Journal Of the Iraqia University (69-2) October (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

العلاقة بين المصالح التجارية وحزب المحافظين البريطاني (١٩٧٤ – ١٩٧٩م)

م. د. عدنان صالح محمد

المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين

The Relationship between business interests and the British Conservative Party (1974 – 1979 AD)

M. D. Adnan Salih Mohammad
The General Directorate of Education in Salah al-Din Governorate
adnan.s.mohamad@st.tu.edu.iq

الملخص:

إن العلاقة بين المصالح التجارية وحزب المحافظين البريطاني هي مسألة ذات أهمية كبيرة، والتي تم تجاهلها في الأدبيات الحالية، واتسمت هذه العلاقة كونها أكثر إشكالية وهشاشة في كثير من الأحيان، وكان من المرجح أن تتسم العلاقات بين المصالح التجارية وحكومة المحافظين المنتخبة في عام ١٩٧٩م بتوترات متكررة بشأن مسائل السياسة الاقتصادية والصناعية، وعلى الرغم من أن حزب المحافظين كان دائماً داعماً ومسانداً للملكية، إلا أنه لم يكن لسان حال للمصالح التجارية بنفس الطريقة التي كان بها ذات يوم لسان حال مصالح الأرض في لحظات الأزمة الحاسمة، وغالباً ما وجد حزب المحافظين نفسه بعيداً عن الرأي التجاري تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور ، تناول المحور الأول خصائص الاعمال التجارية الكبيرة والمحور الثاني خصائص حزب المحافظين فيما تناول المحور الثالث السياسة الاقتصادية والصناعية .

الكلمات المفتاحية: (المصالح التجارية، حزب المحافظين، حزب العمال، بريطانيا، اقتصاد).

Abstract:

The relationship between business interests and the British Conservative Party is a matter of great importance, which has been ignored in the current literature. 1979 AD with frequent tensions on issues of economic and industrial policy, and although the Conservative Party has always been supportive and supportive of the monarchy, it was not a mouthpiece for commercial interests in the same way that it was once the mouthpiece for land interests in moments of decisive crisis, and often The Conservative Party found itself far from business opinion. The research was divided into three axes. The first axis dealt with the characteristics of large businesses, the second axis dealt with the characteristics of the Conservative Party, while the third axis dealt with economic and industrial policy. Keywords: (Business Interests, the Conservative Party, the Labor Party, Britain, Economy)

المقدمة:

ذكر اللورد واتكينسون "Lord Watkinson" الرئيس السابق لاتحاد الصناعة البريطانية قائلاً: "كان التفكير بحزن فيما يتعلق بإضراب عمال المناجم، الذي أدى إلى الانتخابات العامة في شباط ١٩٧٤م، وكان اتحاد الصناعة البريطانية قريب جداً من اتفاقية كان من الممكن أن تبعد الحكومة في تلك المرحلة بالذات، ولكن ضاعت الفرصة، وقرر رئيس الوزراء طرح الموضوع على الناخبين" (Ball, 1983,P.112)لا يمكن أن يعزى فشل حزب المحافظين في قبول المساعدة من الشركات الكبرى عندما تكون في أمس الحاجة إليها ببساطة إلى انهيار الاتصالات بين الطرفين بسبب الأزمات المتكررة، ولكن لم يمكن فهم العلاقة بين الجانبين إلا من خلال تحليل المزيد من الصعوبات الأساسية في العلاقة، ويذكر أحد أكثر الكتاب الماركسيين حساسية حول هذا الموضوع، وهو ثيربورن "Therborne": "إن الأزمات المتكررة هي المشكلة الأساسية الأكثر خطورة بين الطرفين"(Lloyd,1996,P.112).

إن انتخاب مارغريت تاتشر "Margaret Thatcher"[١] (باركر، ٢٠٢٠،ص١٩٩-٢٠٢) كزعيم لحزب المحافظين يمثل تحولاً حاسماً في توجيه القيادة بعيداً عن مشاكل الحكومة نحو إرضاء مصالح وايديولوجيات الحزب، وعمل الحزب على كسب ود الطبقة الوسطى في المجتمع البريطاني التي تشكل نسبة كبيرة من عدد السكان، وكان يُنظر إلى حزب العمال لدى بعض الأوساط على انه مدافع عن المصالح الرأسمالية، على عكس حزب المحافظين، وخلال تولي حزب العمال للحكومة (١٩٧٤ – ١٩٧٩م) أجريت دراسة استقصائية لرأي الشارع البريطاني نشرت في آذار ١٩٧٨م، أن الدلائل تشير إلى رجحان كفة حزب المحافظين على منافسه اللدود حزب العمال، وأن الشقة في نجاح حكومة المحافظين الجدد ليس مضموناً بأي حال من الأحوال، إذ وجد الصناعيون أنفسهم في خط المواجهة نتيجة لسياسات حكومة المحافظين التعسفية، وأشاد دوكلاس هيرد "Douglas Hurd" في تقريره عن حكومة المحافظين (١٩٧٠ – ١٩٧٤م) خلال نزاع عمال المناجم، تم استدعاؤه إلى مكتب أحد الصناعيين البارزين المعروف بقوة آرائه اليمينية، وقد قدم الصناعي خطة لتسوية النزاع تضمنت "منح عمال المناجم مبالغ كبيرة جداً تحت ستار تعرض العمال إلى أخطاء محدقة"، ويذكر هيرد: "بالنسبة لذلك الرجل الذي يدير شركة كانت تعاني من انقطاع التيار الكهربائي، وأصبحت الحاجة للتسوية أمراً بالغ الأهمية، ويعد ارتباط معظم رجال الأعمال بحزب المحافظين ارتباطاً أساسياً، علاوة على ذلك، تساهم الخصائص لكل من الأعمال التجارية في بريطانيا وحزب المحافظين في وضع يصعب فيه تطوير علاقة عمل مرضية، بغض النظر عن مدى حسن النية لدى الجانبين" (Ball, 1983,P.128) .

أولا : خصائص الأعمال التجارية الكبيرة:إ ن أي محاولة لتحليل العلاقات بين المصالح التجارية وحزب المحافظين يجب أن تأخذ في الحسبان حقيقة أن المجموعة الأولى ليست متجانسة في وضعها الاقتصادي، ولا موحدة بشأن الاستراتيجية والتكتيكات المناسبة لتعزيز مصالحها، بخلاف الحفاظ المادي على الممتلكات، وأن المصالح الأساسية للطبقة الحاكمة في أي موقف ملموس، يعود جزئياً إلى أن أي فئة من هذا القبيل من المرجح أن تنقسم إلى مجموعات عديدة لها مصالح مباشرة مختلفة، ولا شيء أكثر رمزية للانقسامات الموجودة داخل الأعمال البريطانية بين رأس المال الصناعي ورأس المال المالي، أن الفشل المتكرر على الرغم من المحاولات الناجحة لتوسيع اتحاد الصناعة البريطاني وتغيير اسمه إلى اتحاد أعمال بريطانيا، وأن الفشل ليس بسبب عدم المحاولة، فقد تم إجراء المحاولة الأولى في عام ١٩٦٥، وتمت المحاولة الثانية في العام ١٩٦٨م، وجرت هاتان المحاولتان من قبل اتحاد الصناعة البريطاني ورابطة غرفة التجارة البريطانية، وأعيدت محاولة ثالثة قام بها اتحاد الصناعة البريطانية في عام ١٩٧٧م، لكن تلك المحاولة نجحت في إقناع المزيد من أعضاء قطاع التجزئة المنعزل إلى حد كبير في تأييد المحاولة، إلا أن اتحاد الأعمال البريطاني لا يزال حلم عند القليل من الصناعيين ذوي التفكير المستقبلي، وهناك عدة أسباب لفشل المحاولات المختلفة منها:-

١- الروابط الممتازة التي تتمتع بها مدينة لندن مع الحكومة من خلال بنك انكلترا والقنوات غير الرسمية، وأن الفشل المتكرر لتلك المحاولات لإنشاء منظمة تجارية مشتركة يشير إلى أن كبار رجال الأعمال في بريطانيا ليسوا ملزمين بتحقيق الهدف الأساسي المشترك.

٢-العلاقات الضعيفة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي وتجار التجزئة كان سبباً بعدم نجاح تلك المحاولات، وأن المواطن البريطاني يعاني من مشكلة النظرة المختلفة لرجال الأعمال الكبار والصغار، وهو الاختلاف الذي له أهمية خاصة لفهم شخصية حزب المحافظين البريطاني (Lloyd, 1996,P.113)تقدم اتحاد الصناعة البريطانية بأفكار جديدة لمعالجة بعض المشكلات، ووجدت تلك الأفكار جمهوراً مستقبلاً للطروحات التي أيدها قادة حزب المحافظين، جادل بنك انكلترا تلك الأفكار مدعياً بأن التوازن في الاقتصاد المختلط قد حدث فيه خطأ مع نمو القطاع غير الإنتاجي بسرعة كبيرة على حساب قطاع تكوين الثروة، مما دعا بنك انكلترا إلى إجراء تخفيضات في ما رآه على انه اتفاق عام مفرط، ويجب إلا يرتفع إجمالي الإنفاق الحكومي فوق مستويات عام ١٩٧٨م، ودعت في طريقة لانتعاش الاقتصاد، إلى زيادة إيجارات المساكن التابعة للدولة، وتخفيض الإعانات المقدمة إلى صناعات النقل المؤممة، وفرض رسوم تجارية على الدورات الترفيهية والتعليمية وبعض الخدمات الطبية، وبالفعل تم تنفيذ تلك المقترحات من قبل حكومة المحافظين، على الرغم من التوقعات المبهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي أو عدمه، فأن هدف البنك للمدة (١٩٧٤ – ١٩٧٩م) من الإنفاق الحكومي ارتفع إلى (٣٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي(Murphy, 1984,P.97)وكنتيجة طبيعية لمقترحاته لخفض الإنفاق العام، ووفقاً لإيمانه بالحاجة إلى استعادة هيبته، دعا بنك إنكلترا إلى إجراء تخفيضات كبيرة في ضريبة الدخل التي تم تسعيرها في عام ١٩٧٨م كمعدل أساسي لضريبة الدخل بنسبة (٢٨٪) وأعلى نسبة (٦٠٪) على الدخل المكتسب، وقد تم تنفيذ ذلك المقترح في ميزانية عام ١٩٧٩م، كما دعا بنك إنكلترا إلى إلغاء ضوابط الأسعار، وهي خطوة أخرى أخذتها حكومة المحافظين الجديدة، ولعل الأهم من كل ذلك، أن البنك أوضح في عام ١٩٧٩م أنه يريد أن يرى سياسة نقدية مستقلة، مع الالتزام بالأهداف النقدية بمجرد تحديدها، حتى وان كانت على حساب أسعار الفائدة المرتفعة (Ball, 1983,P.129)عمل بنك انكلترا على تطوير مجموعة واضحة من السياسات، وتم تنفيذ العديد منها منذ

ذلك الحين من قبل حكومة المحافظين في الأشهر الستة الأولى من ولايتها، ومع ذلك لا ينبغي أن نتخيل أن بنك إنكلترا وجد دائماً أن من السهل تطوير الاستراتيجية الاقتصادية، وطرح ثلاث مجالات رئيسة، وكانت النتيجة في بعض الأحيان غير جيدة، أو أكثر تناقضاً مما يبدو، وأكثر المجالات إثارة للإعجاب في صنع السياسات الاقتصادية هي: الدخل، السياسة الصناعية، وضوابط الاستيراد، ولطالما تشكلت تلك السياسات صعوبات لأصحاب المعامل، وأنهم مستاؤون من تدخل الحكومة في تحديد الأجور، ومن ناحية أخرى، فإنهم يشتبهون في أن النقد بحد ذاته قد لا يكون كافياً لكبح مطالب الأجور المفرطة، وصرح المتحدث الرسمي بأسم بنك إنكلترا ادم سمث "Adam Smith " أن هدفنا تأمين إصلاح جذري لنظام تحديد الأجور" (Murphy, 1984,P.98)لطالما شكلت سياسات الدخل صعوبات لأصحاب العمل، وكانوا مستاؤون من تدخل الحكومة في تحديد الأجور، فضلاً عن أنهم يشتبهون في أن النقد بحد ذاته، قد لا يكون كافياً لكبح مطالب الأجور المفرطة، ووصف بنك انكلترا الأوضاع بأنها مشيرة للجدل، وصرح أحد موظفي بنك إنكلترا قائلاً: "لقد قررنا أن المقترحات الدقيقة في تلك اللحظة قد لا تكون مفيدة لهدفنا الطويل الأجل المتمثل في تأمين إصلاح جذري لنظام تحديد الأجور، وعلى الرغم من أن البنك قد طور منذ ذلك الحين سياسة مفصلة لمنتدى اقتصادي وطني جديد من شأنه أن يحاول التأثير على توقعات الأجور، وهو مفهوم مماثل، تم تطويره من قبل حزب المحافظين، إلا أنه لم يسمح سوى القليل عن هذه الفكرة منذ الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا في عام ١٩٧٩م، وقد اهتم بتلك الفكرة بشكل خاص أعضاء القطاع العام في اتحاد الصناعة البريطانية (Loftus, 2001,P.191)وأصدر بنك إنكلترا مجموعة من المعايير لتجديد متى تكون المساعدة الحكومية للصناعات مسموحاً بها أكثر من أي مجموعة مصالح أخرى أو حزب سياسي، ويمكن لتلك المعايير، بغض النظر عن النية المعلنة، أن تصلح لتبرير التدخل الواسع النطاق، بصرف النظر عن دعوة اتحاد الصناعة البريطانية لسياسة إقليمية إيجابية، وهو موضوع خلاف مع حكومة المحافظين الجديدة، على الرغم من أن المحافظين قاموا بدعم اتحاد الصناعة البريطانية في مجال البحث والتطوير، ومساعدة الشركات على أساس الاعتبارات الاستراتيجية، وعلى المدى القصير دعم الشركات الكبرى(Bridge, 1949,P.252)كان اتحاد الصناعة البريطانية من المدافعين منذ مدة طويلة عن سياسات التجارة الليبرالية، وركز معارضته الشديدة لضوابط الاستيراد في بريطانيا، ومع ذلك واجه الاتحاد تمرداً من أعضائه حول تلك القضية، وفي المؤتمر الذي عقده الاتحاد في عام ١٩٧٩م، تم تقديم اقتراح من قبل جمعية مصنعي الأحذية البريطانية لفرض قيود على الاستيراد، تم تنفيذها بأغلبية كبيرة ضد نصيحة قيادة اتحاد الصناعة البريطانية، وتكمن أهمية ذلك التصويت على الرغم من أنه من غير المرجح أن تنحرف حكومة المحافظين الحالية بسهولة عن سياساتها، فقد تشعر في وقت ما أن اللجوء إلى الحماية كان أقل تعارضاً مع مبادئ المحافظين من التدابير التدخلية التي اتبعها السيد ادوارد هيث[٢] "Edward Heath" (The Encyclopedia Britannica,1929,P812) في عام ١٩٧٩م (Loftus,2001,P191)على الرغم من التطابق بين سياسة المواطنة والهجرة والسياسات الاقتصادية المحافظة، فأن التعامل مع حكومة محافظة يعد من نواح كثيرة أكثر صعوبة بالنسبة إلى بنك انكلترا من التعامل مع حكومة العمال، وقد نجح البنك نجاحاً كبيراً في تعديل سياسات حكومة العمال النقدية، وعلى الرغم من أن الجمع بين الأغلبية الاشتراكية الديمقراطية في مجلس الوزراء وغياب الأغلبية العمالية في البرلمان، يمثل مجموعة مثالية من الشروط لتعظيم تأثير اتحاد الصناعة البريطانية، والتي قد لا تتكرر أبداً، وعمل حزب العمل على الانغماس في النقد الصريح في محاولة لكسب الرأي العام إلى جانبه، وطمأنة أعضاءه باستقلاله السياسي والاقتصادي، مع وجود حكومة محافظة في السلطة، مما يتعين على بنك إنكلترا أن يتعامل بحذر أكبر، لاسيما عندما لا يتمكن اتحاد الصناعة البريطانية من الحصول على ما يريده من خلال المفاوضات التي تجري خلف الكواليس، وأن اللجوء إلى النقد الصريح قد يسيء إلى أعضاء المنظمة بدلاً من إرضائهم، وهكذا تم تغيير الترحيب الفائز الذي قدمته قيادة البنك إلى حكومة المحافظين في صيف عام ١٩٧٩م إلى ترحيب أكثر حماسة، بعد أن أوضح أعضاء اتحاد الصناعة البريطانية في الاجتماع الشهري لمجلس المنظمة أنهم يريدون إقراض الدعم العام للاستراتيجية الاقتصادية للحكومة مهما كانت تحفظاتها (Bridge,1949,P253).

إن التمييز بين مجموعتين من الآراء الرأسمالية في بريطانيا يساعد بعض الشيء في فهم الاختلافات السياسية الموجودة بين رجال الأعمال البريطانيين، على الرغم من أن هذه الاختلافات في معظم الوقت كامنة وليست واضحة، فيما سعت مجموعة من الآراء إلى إبقاء دور الدولة ضمن حدود صارمة، وفضلت قطع الامتيازات عن العمالة، والاعتماد بشكل أكبر على مزيج من قوى السوق وقانون العقوبات لضمان انضباط العمل، وسعت المدرسة الفكرية الأخرى إلى توسيع نشاط الدولة لمساعدة الأعمال من أجل ترشيد وتنسيق وتعزيز مناخ اقتصادي ملائم للنمو والازدهار، وتأمين شراكة العمل المنظم من أجل تلك الغايات، ليس هناك شك من أن المدرسة الفكرية السابقة هي التي ساهمت في صعود حزب المحافظين البريطاني إلى سدة الحكم واستمراره لأطول مدة ممكنة، لكن هناك تحفظات من قبل رجال الأعمال في مدينة لندن حول قدرة حزب المحافظين من الاستمرار في الحكم، على الرغم من أنه يجب التأكيد على أن سياسات حكومة المحافظين في الأشهر الستة الأولى من توليها المنصب كانت

بشكل عام قريبة من تلك التي يفضلها سكان لندن، وأن اتحاد الصناعة البريطانية والصناعيين هم الذين يسعون إلى حل وسط، ولا يعتقدون أن اقتصاد السوق الحر يعمل بالطريقة التي يريدها الاقتصاديون الكلاسيكيون، وفي غضون ثلاثة أشهر من تولي حكومة المحافظين لرئاسة الوزراء، كانت غرفة تجارة لندن قد أعربت عن قلقها بشأن ما أسمته (استراتيجية الحكومة المتطرفة)، وأعربت منظمات أخرى عن قلقها بشأن عواقب سياسة الحكومة على الصناعة(Low,2009,P526)كان يجب على حزب المحافظين أن ينتقل إلى موقف سياسي أقل تدخلاً مما قد يكون العديد من الصناعيين على استعداد لتحمله، وتبنى حزب المحافظين موقفاً سياسياً عن طريق أعضاءه في البرلمان، وعلى أعلى المستويات، لنصرة ودعم المؤسسات الصناعية في البلاد، ولقي النواب المحافظين دعم ومساندة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، التي عملت على تمييز نفسها وحزبها عن كل قادة حزب العمال، ومع ذلك فإن الاختلافات التي تحدث في النظرة السياسية لكبار رجال الأعمال المحافظين لا يمكن ببساطة تفسيرها من حيث معتقدات القيادة الحالية، فضلاً أن هناك أسباب طويلة المدى تنشأ من بعض الخصائص الرئيسة لحزب المحافظين البريطاني (Loftus,2001,P193).

ثانيا : خصائص حزب المحافظين:إن حزب المحافظين هو أكثر بكثير من مجرد مجموعة ضغط من أجل الرأسمالية، ومن هنا يجب أن تستأنف قاعدة انتخابية واسعة، وقد يتعارض ذلك مع الشركات الكبرى، مع الشك من قبل العديد من الناخبين الذين من المرجح أن يدعموا المحافظين، ويمكن رفض ادعاء حزب المحافظين بأنه حزب وطني، على انه مجرد كلام، إن اللغة السياسية التي يستخدمها السياسيون تعمل إلى حد ما على تشكيل تصورهم للواقع، ومنذ عهد بنيامين دزرائيلي[٣] "Benjamin Disraeli"، (The Encyclopedia Britannica,1929,P517) ، أدرك المحافظون أنهم بحاجة إلى استراتيجية وطنية، وقيادة وطنية، وصورة وطنية من أجل المنافسة الفعالة في السياسة، وعلى ضوء ذلك أسست رؤية حزب المحافظين على الأهمية الأساسية لحقوق الملكية وقبول نمط الإنتاج الرأسمالي، ومع ذلك فإن السياسيين المحافظين بدأوا يفكرون في خدمة الأمة بدلاً من الشركات الكبرى(Low,2009,P527)إن الاختلاف بين المصالح التجارية الصغيرة والكبيرة داخل الحزب، جعلت رجال الأعمال الصغار يؤدون في المقاطعات دوراً مهماً لاسيما في الدائرة الانتخابية للحزب، إذ كان (٣٢٪) من رؤساء الدوائر الانتخابية في عام ١٩٧٦م من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على أرقام موثوقة بخصوص الأعمال الصغيرة، ومع ذلك يذكر رئيس الدائرة الانتخابية لمدينة كنت جون سميث "John Smith"، الذي ينحدر من خلفية أعمال عائلة صغيرة، يظهر اهتماماً خاصاً بمصالح رجال الأعمال الصغار، الذين يؤدون دوراً رئيساً في تأمل بريطانيا في الانتعاش الاقتصادي، وفي أول خطاب له في المؤتمر الذي عقد في مقاطعته شدد على أهمية إنشاء إطار اقتصادي يمكن أن تزدهر فيه الشركات الصغيرة، وهو الموضوع الذي كرره في مقابلة زعيم حزبه قبل الانتخابات، وأعلنت زعيمة الحزب تاتشر: "تشجيع وتطوير ودعم الأعمال التجارية، وتشجيع الأعمال الصغيرة بدلاً من إبقاء الأشخاص في أعمال غير مربحة... يمكن أن ينمو مثلهم مشروع أكبر، وبتلك الطريقة تمنح بطتك العرجاء فرصة للطيران مرة أخرى"(Bridge,1949,P254).على الرغم من أنه من الممكن المبالغة في الاختلاف في وجهات النظر، إلا أنه بين كبار رجال الأعمال بشكل عام، يجد المرء أن تدخل الدولة كجزء من استراتيجية متطورة لدعم النظام الرأسمالي، وأن رجال الأعمال الصغار هم الذين يدعون إلى عدم التدخل، وأن تدخل الدولة كقائد لجمعية الأعمال المستقلة تسبب استياءً للشركات الصغيرة، وهناك فرق بين الشركات الكبيرة والراسخة والقوية، والمؤسسات الصاعدة، الأولى: مهيئة بشكل جديد لطلب المساعدات الحكومية، وطلب تخفيض ضرائب الشركات وإنهاء الإعانات الحكومية، والثانية تعتمد اعتماداً كلياً على نفسها في تسيير أمورها، ولا تطلب شيء من الدولة، ومع ذلك يجب أن يكون المرء حريصاً على عدم المبالغة في تأثير مصالح الشركات الصغيرة على حزب المحافظين، وعلى الرغم من أن القاعدة الجماهيرية للحزب متجذرة في قطاع الأعمال الصغيرة المتدهور والمهمل، ويجب أن نتذكر أن الايديولوجيات الانتخابية لم تقم قيادة الحزب بأي محاولة حقيقة لدعم الشركات الصغيرة عندما كان المحافظون في مناصبهم، لإبقاء البريطانيين أمة من أصحاب المتاجر والشركات الكبرى، ولقد شجع الحزب الشركات العامة العملاقة، مع إنشاء مكتب الأعمال الصغيرة داخل الحزب الذي أسس لجنة من النواب المحافظين في مجلس العموم في عام ١٩٧٣م، وبذلك أصبحت مصالح الشركات الصغيرة منظمة بشكل أفضل مما كانت عليه من قبل(Black,1988,P117)ومن ناحية أخرى، حتى في المعارضة، كانت هناك دلائل على أن القيادة كانت تبتعد عن التزامها الأصلي بالنهوض لمصالح صغار رجال الأعمال، إن خطاب وزير الدولة للتجارة جون نوت "John Nutt" في مؤتمر عام ١٩٧٧م بدأ وكأنه يصب الماء البارد على معظم المطالب التي طرحتها مصالح الأعمال الصغيرة داخل الحزب، إن أسعار الفائدة المرتفعة التي يتم الحفاظ عليها كجزء من سياسة التقييد النقدي لا تخلق ظروفاً مواتية لنمو أو حتى بقاء الأعمال التجارية الصغيرة، ومن المرجح أن يحتفظ عنصر الأعمال الصغيرة في الحزب بضغوط قوية من أجل سياسات عدم التدخل والمناهضة للكراهية، وقد عملت القيادة الحالية أكثر من مجرد استخدام الحيلة النموذجية المتمثلة في

طمأنة الخطاب، وبدلاً من ذلك أخذ في الاعتبار آراء رجال الأعمال الصغار، يعملان ضد علاقة وثيقة للغاية بين الحزب والشركات الكبيرة، وأن الرابط المؤسس الرسمي الوحيد بين الحزب والمصالح التجارية هو من خلال المجلس الاستشاري للمؤسسات الخاصة المنشأ والمرتبط بمكتب الأعمال الصغيرة التابع للحزب، وعدد الأعضاء المؤسسون للمجلس ثمانية عشر عضواً، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الوطني لأصحاب تجارة البناء، ورابطة وكلاء السيارات، والاتحاد الوطني لبائعي الصحف، والاتحاد الوطني للفائزين المرخص لهم، ورابطة صناعة الأمن البريطانية(Low,2009,P528)العلاقة الأكثر وضوحاً بين حزب المحافظين والمصالح التجارية، هو اعتماد الحزب على الشركات الكبرى كمصدر للتمويل، على الرغم من أن حزب المحافظين أقل اعتماداً على الأعمال التجارية الكبيرة في هذا الصدد من حزب العمال، وتوفر الشركات خمس داخل المحافظين، على الرغم من أن بعض التبرعات التجارية لا تذهب مباشرة إلى الحزب، وتشير التقديرات إلى أن عشر شركات فقط من أكبر مائة شركة بريطانية كبرى تقدم مساعدات مالية لحزب المحافظين، وتظهر حسابات المكتب المركزي للحزب في ٣١ آذار ١٩٧٨م، وهو العام الذي كان يستعد فيه لإجراء انتخابات عامة في بريطانيا، أن صافي التبرعات ارتفعت من (١,٣٠٠,٠٠٠) مليون جنيه استرليني إلى (١,٩٤٠,٠٠٠) مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٩م، ومع ذلك يجب التأكد على انه تم جمع الجزء الأكبر من الأموال من قبل الدوائر الانتخابية واستخدامها، علاوة على ذلك فإن الحقيقة المهمة فيما يتعلق بالعلاقة بين المصالح التجارية وحزب المحافظين هي أن مصدر تمويل الحزب لا يعتمد على الأعمال التجارية الكبيرة بشكل عام، بل أيضاً يعتمد التمويل على الشركات الصغيرة، وهناك القليل من الأدلة الملموسة على أن كبار المانحين يمارسون تأثير مباشر على سياسة الحزب، وقد وجهت انتقادات للسياسة الاقتصادية والصناعية للحزب، مع تلميح إلى المزيد من المساعدات المالية قد لا تكون وشيكة(Seawright,2010,P216)وحتى الروابط بين المصالح التجارية وأعضاء البرلمان المحافظين ليست متطورة بشكل جيد، على الرغم من أن هناك رأي آخر يقول: ((يبدو أن الأرقام تشير إلى وجود هوية وثيقة بين أعضاء حزب المحافظين في البرلمان والمصالح التجارية، من حيث الخبرة في تبادل المصالح المشتركة))، وكان حوالي (٤٢٪) من أعضاء البرلمان المحافظين منذ عام ١٩٧٨م هم من رجال الأعمال، ونسبة كبيرة من الباقين تم اختيارهم من أصحاب المهن، مثل القانون والمحاسبة والاختصاصات الأُخر، التي لها صلات بالمصالح التجارية، وهناك تقرير أعده الحزب يذكر فيه: أن هناك نواب محافظين من مناطق زراعية، وليس لديهم أي خلفية تجارية، وكان من شبه المؤكد أن يكون للنواب المحافظين مصالح تجارية، وليس الاعتماد على واحدة من المهن القديمة، لذلك ليس من المستغرب أن تكون هناك روابط فعالة بين اتحاد الصناعة البريطانية وحزب المحافظين، وهناك رأي آخر يقول: إن العلاقة بين البنوك الإنكليزية ونواب حزب المحافظين لم تكن متطورة بما يكفي لاستخدام القنوات البرلمانية كوسيلة للتعبير عن معارضته لبعض سمات قانون الصناعة، وقام اتحاد الصناعة البريطانية بمحاولات لتعزيز روابطه مع أعضاء حزب المحافظين في كل من الوستمنستر[٤] "Westminster" (الموسوي، ٢٠٠٧، ص١٠٦) والدوائر الانتخابية من خلال وحدة برلمانية جديدة استخدمت نظاماً جديداً في تطوير العلاقة بين الجانبين(Black,1988,P528)الروابط بين حزب المحافظين ومجتمع الأعمال أكثر هشاشة مما يفترض في كثير من الأحيان، وهذا ما جعل الضغط داخل الحزب لقبول مستوى أكبر من تدخل الدولة في الاقتصاد، وغالباً ما تتعارض مع مصالح الشركات الصغيرة التي تتطلب تدخلاً أقل، وأن رجال الأعمال في كثير من الأحيان ليس لديهم فكرة واضحة أين تكمن مصالحهم الخاصة، مما يؤدي إلى محاولة أي شخص في حزب المحافظين معرفة ذلك(Seawright,2010,P217).

ثالثا : السياسة الاقتصادية والصناعية:على الرغم من أن منظمات مثل اتحاد الصناعة البريطانية تهتم فعلياً بمجموعة كاملة من سياسة الحكومة، إلا أنه في مجال السياسة الاقتصادية والصناعية من المرجح أن تظهر صعوبات في إعادة العلاقات بين حزب المحافظين ومصالح الأعمال، لقد قيل بشكل مقنع أن التوسع المطرد في العمل المشترك بين الحكومة والشركات لم يثبت توافقه مع التراكم الحاصل، ومع ذلك، لم يتم قبول مثل هذا الرأي داخل حزب المحافظين، على الرغم من أن نطاق وأغراض تدخل الدولة في الاقتصاد كانت محور التركيز الرئيسي للخلاف بين التجمعات المختلفة داخل الحزب، وحتى أولئك المحافظين الذين شددوا على أهمية تدخل الدولة كوسيلة لتعزيز رأسمالية المشاريع الحرة أكدوا أن مثل هذا التدخل يجب أن يقوم على اعتبارات تكتيكية وليس ستراتيجية، وهكذا علق أحد قادة حزب المحافظين في عام ١٩٧٨م ويدعى ماكميلان جون "Macmillan John" قائلاً: "إن موقع الحكومة في الصناعة ليس مبدأ، إنه وسيلة ملائمة"، وشدد على أهمية المرونة الناتجة عن حقيقة أن الرأسمالية تتبنى نهجاً مخصصاً لمشاكلها، عضواً آخر في مجلس الوزراء المحافظ وهو إيان غلمور "Ian Gilmour" يرى أن تدخل الحكومة في الرأسمالية جعلها مقبولة، وأن تدخلها في الاقتصاد حقيقة ضرورية في جميع أنحاء العالم الغربي(Samuel,1968,P67)في بيانه الصادر في أيلول ١٩٧٧م بشأن السياسة الاقتصادية تسأل حزب المحافظين عن الحاجة إلى سياسة صناعية كاملة، مجادلاً بأن السياسة الصناعية التي تتكون إلى حد كبير من التدخل، وتقديم مخففات للعيوب الهيكلية ليس نوعاً بديلاً عن السياسة الاقتصادية، ومع ذلك، فقد تحرك الحزب بطريقة

ما نحو القبول المتردد بدرجة أكبر من التدخل، على الرغم من أن هذا التغيير في التركيز لم يكن قائماً على أي نظرية متماسكة لدور حزب المحافظين في الدفاع عن الاقتصاد الرأسمالي الحديث والحفاظ عليه، بل بالأحرى اعتراف تدريجي بأن بعض الأفكار الأصلية للحزب لم تكن عملية، ولا تحظى بشعبية لدى مجموعات شركات العمل، وبالمقابل كان رأي الحزب المعلن أنه ينبغي إلغاء مجلس المؤسسة الوطنية(Low,2009,P528)إن الموقف الذي اتخذه ممثلو رجال الأعمال تجاه تلك التغيرات السياسية، وكانت استجابتهم للمبادرات السياسية لحكومة المحافظين في مجال السياسة الاقتصادية والصناعية متناقضة، فمن ناحية يترددون في انتقاد الحكومة التي تتبع سياسة اقتصادية عامة من حيث خفض الضرائب والإنفاق العام الذي كانوا يدافعون عنه لبعض الوقت، على الرغم من أن هذه السياسات لقيت ترحيباً أقل حماسة من صناعات أخرى، مثل الهندسة المدنية التي تعتمد إلى حد كبير على العقود العامة، ومن ناحية أخرى، مع الأرباح الحقيقية التي تزيد قليلاً عن (٣٪) في المتوسط ومن المرجح أن تنخفض، فضلاً عن الجنيه القوي الذي يعيق الصادرات، لهذا فإن الصناعيين غير مرتاحين بشأن الاختفاء السريع للغاية للإعلانات الصناعية، على الرغم من أن الصعوبات الاقتصادية المتمثلة في الحد الأدنى لمعدل الإقراض المرتفع تاريخياً، قد تكون مؤقتة، وهذا ما يجعل حكومة المحافظين محتاجة إلى مطابقة نقاء قناعاتها الايديولوجية مع النتائج التي تخلق مناخاً اقتصادياً مناسباً للأعمال التجارية(Black,1988,P119)عملت حكومة المحافظين على تعويض مخاوف الصناعيين بشأن أسعار الفائدة المرتفعة والمبالغ فيها في بعض الأحيان، وتأثير التخفيضات في المساعدات الصناعية الحكومية في وقت انخفاض الأرباح الحقيقية، من خلال الشعور بأن حكومة المحافظين تمثل آخر فرصة سياسية لتأمين نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في بريطانيا، وأثارت قيادة اتحاد الصناعة البريطانية في مؤتمرها المنعقد في ٦ حزيران ١٩٧٩م إلى: "إن القلق بشأن التأثير المباشر للسياسة الاقتصادية للحكومة يقابله الرغبة في تقديم الدعم لما يّعده ستراتيجية صحيحة بشكل أساسي، وقد تكون التخفيضات الحكومية فيما يخص ضرائب الدخل، والتي كانت أكثر فائدة لذوي الدخل المرتفع قد أكسبتها بعض النوايا الحسنة، ومع ذلك فإن استمرار هذه النوايا الحسنة والدعم ليس مضموناً بأي حال من الأحوال، ولا يزال هناك رجال أعمال يفضلون أن تكون هناك ستراتيجية أكثر تصالحية، على الرغم من أنهم قد يكونون أقلية في الوقت الحالي، وأن حالات الإفلاس الناتجة عن التقييد الصارم باستراتيجية نقدية في وقت تسويات الأجور المرتفعة قد تؤدي إلى تغيير المزاج السياسي لرجال الأعمال"(Seawright,2010,P218)يبدو أن سياسات قيادة حزب المحافظين مدة البحث كانت تحظى بشعبية لدى قطاعات كبيرة من أعضاء الحزب، وأصبحت لديها جاذبية مع نسبة كبيرة من الناخبين على المدى الطويل، وأن السياسة المناهضة للدكتاتورية لا يمكن التمتع بها إلا من خلال برجوازية قوية وناجحة، وهذه البرجوازية موجودة بقوة على الساحة السياسية في بريطانيا، وأن حزب المحافظين لم يعد قادراً بشكل مقنع على الظهور كذراع سياسي للطبقة الحاكمة(Low,2009,P529)قامت حكومة المحافظين بتطبيق ستراتيجية ثلاثية الأبعاد بين عامي (١٩٧٩ – ١٩٨١م) من أجل تغيير السياسة الاقتصادية البريطانية، ونتيجة تلك السياسة حصل بنك انكلترا على مكافآت مقابل تعاونه مع سياسات تلك الحكومة، وعلى الرغم من وجود بعض التعبيرات عن عدم الارتياح بشأن سياسة الحكومة في مؤتمر اتحاد الصناعة البريطانية لعام ١٩٧٩م، كان الاتجاه العام هو أن تنتقل المنظمة إلى موقف أكثر تشدداً، لاسيما في مسائل العلاقات الصناعية، وشنت الصحافة البريطانية هجوم كبير على السياسات الاقتصادية لحكومة المحافظين، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الحفاظ على أسعار الصرف المرتفعة للجنيه الاسترليني، إلا أن الأمر تلاشى إلى حد ما في أعقاب انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني بعد إلغاء ضوابط الصرف، وقد حاولت حكومة المحافظين إيجاد حل وسط للمشكلة التي بدأت تقلق الحكومة، وقد عبرت السيدة تاتشر رئيسة الوزراء عن ذلك قائلة: "أنا لست سياسياً توافقياً أو سياسياً براغماتياً، أنا سياسية مقتنعة"(Kohan,1978,P206)يعتقد العديد من المحافظين أنه لا حرج في الرأسمالية البريطانية، وبالنظر إلى القيادة الصحيحة فأن الشعب البريطاني سيستجيب للتحدي الذي يواجه العالم في ظل ظروف اقتصادية معقدة، ومع ذلك هناك بعض الأدلة على أن الصناعيين يشككون فيما إذا كانت مبادرات حكومة المحافظين بشأن الضرائب والإنفاق العام، والعلاقات الصناعية، وفي المجالات الأخرى تضيف إلى ستراتيجية اقتصادية وسياسية متطورة بما يكفي للتعامل مع مشاكل الاقتصاد المتدهور، وكان من بين الأحداث الأقل ملاحظة والأكثر أهمية في مؤتمر اتحاد الصناعة البريطانية المنعقد في لندن عام ١٩٧٩م تصويت اثنين مقابل واحد لصالح التمثيل النسبي، وهو إصلاح محتمل جذب اهتمام العديد من رجال الأعمال، لكن ذلك الإصلاح لم يجد استحساناً كبيراً لدى قادة حزب المحافظين، وبناءً على ذلك تم انتقاد حزب المحافظين في المؤتمر لافتقاره إلى التطور في تعامله مع قضية الإصلاح الانتخابي، وهذا ما جعل مجموعة كبيرة من الصناعيين يشعرون أن أفضل طريقة لإبقاء رأسمالية المشاريع الحرة في بريطانيا لا يكمن في السيدة تاتشر وعلامتها التجارية مع الأصولية المحافظة، ولكن مع نوع التحالف الوسطي بين اليسار المحافظ واليمين العمالي، الذي يمكن أن ينبثق من نظام انتخابي متطور يساعد على انقاد الاقتصاد البريطاني من المشكلات التي تعاني منها أسوة بالدول الأوربية التي كانت تعاني من ظروف متشابهة(Kohan,1978,P207).

الخاتمة

من خلال دراستنا للعلاقة بين المصالح التجارية وحزب المحافظين البريطاني تم التوصل الى النتائج الاتية :

١-ان العديد من قادة حزب المحافظين كانوا يعتقدون ان الازمة التي تواجه بريطانيا نتجت الى حد كبير بسبب اشتراكية حزب العمال المنافس ، ولايرون أي بديل للسياسات الجذرية التي ينتهجونها .

٢-يدعو حزب المحافظين الى نظرة بديلة في إقامة دفاعات اكثر تطورا ، والتي من المحتمل ان تحتاجها الرأسمالية البريطانية لانقاذ اقتصادها المتدهور .

٣-يمكن ان تكون النتيجة النهائية للاحرار هي الالتزام بما ينظر اليها على انها مبادئ محافظة .

٤- دعت حكومة العمال الاشتراكية المدعومة من اقلية الناخبين الى العمل بالنظام الاشتراكي الذي يعدونه المنقذ بالنسبة للاقتصاد البريطاني المتدهور ، وهذا ما يرفضة المحافظين وعدد كبير من البريطانين ، ويعدونه السبب في تدهور اقتصاد بلادهم .

٥-ان أسس العلاقة بين حزب المحافظين والمصالح التجارية مبنية على أساس مصلحة البلاد والنهوض بالاقتصاد البريطاني وانقاذه من حالة التدهور التي تعاني منها .

قائمة المصادر:

المصادر العربية:

١- الموسوي ، ربيع حيدر طاهر ،٢٠٠٧ ، تطور البرلمان البريطاني (١٩١١ – ١٩٤٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢- باركر ، روبرت جي ، ٢٠٢٠، رؤساء وزراء بريطانيا، ترجمه عن الإنكليزية وعلق عليه وأضاف إليه: الأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع.

المصادر الأجنبية:

1- Al-Musawi, Rabie Haider Taher, 2007, The Development of the British Parliament (1911 - 1949), doctoral thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad.

2- Parker, Robert J., 2020, British Prime Ministers, translated from English and commented on, adding to it: Professor Dr. Sadiq Hassan Al-Sudani, Baghdad, Thaer Al-Isami Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

3- Samuel, Beer,1968, The Conservative Party, London.

4- Seawright, David, 2010, Conservative and the Union: A Study of Conservative Party Attitudes to Scotland, New York – London.

5- Black ,Jeremy, 1988,The Conservative View in the Eighteenth Century, Dublin.

6- Low ,Mark A., 2009, The Evolution of the Conservative Party Organization: Renewal and the Re – Characterization of Local Autonomy, London.

7- Bridge, Nigel,1949, Conservative Party (1960 – 1995), London, Cambridge University Press.

8- Loftus ,Pierre, 2001,The Conservative Party and the Future, London.

9- Murphy, Richard,1984, Walter Long and the Conservative Party, London.

10- Kohan ,Robert A.,1978, The British Conservative Party, Ohio.

11- Ball ,Stuart Ryan,1983, The Conservative Party Crisis, New York, 1983.

12- Lloyd, T. O.,1996, The British Empire (1558 – 1995), Great Britain.

13- The Encyclopedia Britannica, London, 1929, Vol.13.

هوامش البحث

(١) مارغريت تاتشر: أول امرأة في المملكة المتحدة تصبح رئيسة وزراء، ولدت في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٢٥م، وهي البنت الصغرى لألفريد وبياتريس "For Fred and Beatrice"، ألحقت بمدرسة القواعد "Grammar School"، في عام ١٩٥١م تزوجت من رجل أعمال ناجح يدعى دنيس تاتشر "Denis Thatcher" ورزقا بطفلين ولد وبنت، دخلت البرلمان لأول مرة في عام ١٩٥٩م، وأصبحت وزيرة للتربية والعلوم في

عام ١٩٧٠م في حكومة رئيس الوزراء ادوارد هيث "Edward Heath"، وفي عام ١٩٧٤م بعد هزيمة حزب المحافظين في الانتخابات حلت محل ادوارد هيث كزعيمة لحزب المحافظين المعارض، قادت المحافظين إلى الانتصار على العمال في انتخابات عام ١٩٧٩م، وأصبحت رئيسة للوزراء، واستمرت بالمنصب حتى عام ١٩٩٠م، وهي أطول رئاسة وزراء متواصلة منذ عهد روبرت جنكنسن (اللورد ليفربول) " Robert Jenkinson, Lord Liverpool"، وتمكنت من إعادة بناء الكثير من معالم الاقتصاد البريطاني عبر خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وكانت محاربة صلبة في الحرب الباردة متحدية الاتحاد السوفييتي بشكل صريح ومباشر، حتى أطلق عليها لقب (المرأة الحديدية)، توفيت في الثامن من نيسان ٢٠١٣م. ينظر: باركر، روبرت جي ،٢٠٢٠، رؤساء وزراء بريطانيا، ترجمة عن الإنكليزية وعلق عليه وأضاف إليه: الأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، ص١٩٩ – ٢٠٢.

(٢) ادوارد هيث: سياسي وبرلماني ورجل دولة بريطاني محافظ، ولد في التاسع من تموز ١٩١٦م، وهو الابن الأكبر لوليم أديث هيث " William Edith Heath" وإديت آن هيث "Edit Ann Heath"، تلقى تعليمه في أكسفورد، دخل البرلمان في عام ١٩٥٠م، أصبح رئيساً للوزراء في (١٩ حزيران ١٩٧٠ – ٤ آذار ١٩٧٤م)، ومن أشهر أقواله: **"أنا لست نتاجاً لامتيازات، أنا نتاج للفرصة"**، قام بمجموعة من الإصلاحات في الضرائب، والرعاية الاجتماعية والعلاقات الصناعية، والبنية الحكومية، كان مهتماً بدخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، بقى عازباً طيلة حياته، في عام ١٩٩٢م حصل على لقب سير بحصوله على وسام رابطة الساق البريطاني، توفي في السابع عشر من تموز ٢٠٠٥م، ودفن في كاتدرائية سالزبوري "Salisbury Cathedral". ينظر:

The Encyclopedia Britannica, London, 1929, Vol.13, P. 812.

(٣) بنيامين دزرائيلي: رجل دولة وسياسي وبرلماني بريطاني، ينتمي إلى حزب المحافظين، ولد في لندن في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٨٠٤م، وهو الابن الأكبر لإيزاك "Isaac" وماريا "Maria"، تلقى تعليمه في البيت والمدارس والمحلية، دخل البرلمان في عام ١٨٣٧م، تزوج أرملة ثرية تدعى ماري ويندهام "Mary Windham" التي تكبره باثنتا عشرة سنة، خدم مرتين رئيساً للوزراء، الأولى: (٢٧ شباط – ١ كانون الأول ١٨٦٨م)، والثانية: (٢٠ شباط ١٨٧٤ – ٢١ نيسان ١٨٨٠م)، كان شخصاً غريب الأطوار سياسياً، شهدت حكومته الثانية إصلاحات اجتماعية وصناعية، أشرف على جعل الملكة فكتوريا إمبراطورة للهند، وحصلت بريطانيا في عهده على مصالح كبيرة في قناة السويس المصرية، توفي في التاسع عشر من نيسان ١٨٨١م، ودفن إلى جوار زوجته في كنيسة سنت مايكل "Michael Cent". ينظر:

The Encyclopedia Britannica, Vol. XI, P. 517.

(٤) وستمنستر: مركز الحكم في انكلترا، يقع وسط مدينة لندن، يعود هذا الاسم إلى دير وكنيسة وستمنستر، يرجع تاريخ بناءها إلى القرن الحادي عشر خلال مدة حكم الملك ادوارد المعترف (١٠٢٤ – ١٠٦٦م)، تجتمع فيها أعضاء البرلمان، ويعد واحد من أكبر مباني البرلمانات في العالم، ويستضيف اجتماعات كل من مجلس النواب ومجلس اللوردات، وهما مجلسا البرلمان في المملكة المتحدة. ينظر: الموسوي، ربيع حيدر طاهر ، ٢٠٠٧، تطور البرلمان البريطاني (١٩١١ – ١٩٤٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص١٠٦.